تدخل اعمال التوثيق العام، على نمط «وقائع فلسطينية»، في اطار عمل المؤسسات الرسمية للدولة، وسلطاتها الرسمية، وذلك لاعتبارات قانونية، تتعلق بتنظيم الادارات الرسمية، وضبط نشاطاتها، ونشر ناتج اعمالها. فـ «وقائع فلسطينية» زمن الانتداب البريطاني على فلسطين، والتي تم عرض غلاف عددها الرقم ٤١٣، تاريخ ١٩٣٤/١٢/١١ على غلاف «وقائع...» الداخلي، (وبصورة تكاد توحي بان «وقائع...» هي استمرار للوقائع اياها!)، مما يشكل تجنياً على الميزة التوثيقية، هي منشورات ذات صفة رسمية حكومية، صادرة وفقاً لقانون خاص، صادر عن السلطات الانتدابية في فلسطين. ومن باب التذكير، فان تحديد سلطة اصدار «الجريدة الرسمية» و«الوقائع الوطنية» هي من صلب سلطات الدول، حيث ينص القانون على تحديد صفة هيئة الاصدار، واسم النشرة، وقوانين اختيار الوثائق، وطريقة النشر، والتوزيع، وخلافها من المسائل المتعلقة بالوقائع الوطنية.

وقد انشأت الدول العربية مراكز للوثائق، وفقاً لقانون خاص، تصدر عنها نشرات ودوريات وجرائد ذات صفة رسمية. وابرز، تلك المراكز:

- □ المركز القومي للاعلام والتوثيق (جمهورية مصر العربية) ١٩٥٥.
- □ المركز الوطني للتوثيق (المملكة المغربية) ١٩٦٨.
- □ مركز التوثيق الوطني الجزائري (الجمهورية الجزائرية) ١٩٧١.
- □ مركز التوثيق القومي (الجمهورية التونسية) ١٩٦٦.
- □ مركز التوثيق القومي (الجمهورية السودانية) ١٩٧٣.
- □ الجمعية العلمية الملكية (المملكة الاردنية الهاشمية) ١٩٧١.
- □ مركز التوثيق العلمي العراقي (الجمهورية العراقية) ١٩٧٢.

وفي الجماهيرية الليبية، اصدرت قيادة الثورة قانوناً يحمل الرقم ٢ لسنة ١٩٨٣، حددت فيه طرائق العمل في الوثائق السياسية، وفهرستها، ونشرها. الى هذا، فقد اسست الهيئات التوثيقية العربية الرسمية فرعاً اقليمياً للوثائق، في سنة ١٩٧٢، وذلك في نطاق عمل المجلس الدولي للارشيف. وعقد الفرع الاقليمي العربي خمسة مؤتمرات عامة، كان آخرها في تونس، في الفترة الواقعة ما بين ٢٣ ـ ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٨٤، وذلك بحضور م.ت.ف.، بعضوية كاملة. وللفرع نظامه الداخلي، ولوائح عمل خاصة تنظم سُبل التبادل، والتفاعل، التوثيقي بين الدول العربية، من جهة، ومراكز التوثيق العالمية، من جهة اخرى.

وعلى الرغم من مصاعب هذا الفرع، فقد تمكّن من ارساء اسس العمل العربي المشترك في هذا المجال، ولا تزال نشاطاته متواصلة من اجل الاستفادة من الخبرات، والرقي بعملية التوثيق العربي الى المستوى المطلوب. ويتم ذلك عبر اعضاء يمثلون، في الاساس، مراكز التوثيق في دولهم، والتي يعتبر تمثيلها عملاً سياسياً، وثقافياً.

كما وتدخل عمليات التبادل الوثائقي في صلب مكونات وعمل الادارة السياسية. وبذلك لا تتمكن هيئات غير رسمية من تحقيق التفاعل التوثيقي بين الدول، كونها لا تتمكن من انتاج الوثائق السياسية، وبالتالي الادعاء باهمية بعضها دون الآخر، او تبادلها مع غيرها من الدول الأخرى.

على الصعيد الفلسطيني، وعلى الرغم من افتقادنا لنظام خاص (قانون) صادر عن الادارة السياسية يحدد اسس التعاطي، من جمع وفهرسة ونشر وخلافه، مع اعمال التوثيق، الاّ انه لا يمكن اعتبار باب التوثيق الفلسطيني «وكالة بلا بوّاب» سواء من جهة المشاركة والحضور العربي والدولي في هذا النطاق او القدرة الفعلية للنجاح في التصدي لهذه «المهمات الكبرى». وذلك عائد، في اساسه، الى امور جوهرية تتعلق، في مجملها، بعدم قدرة الافراد او المؤسسات الخاصة على انجازه.

ففيما يتعلق بالوقائع الفلسطينية، كأحداث سياسية، اقتصادية، ثقافية، جارية، فانها احداث ذات طبيعة متشعبة للغاية وتتعلق بنشاطات المؤسسات والهيئات السياسية الفلسطينية كافة، أياً كان اتجاهها السياسي او حجمها التنظيمي، اضافة الى مختلف نشاطات مؤسسات الشعب داخل الوطن المحتل، وكذلك نشاطات الجاليات الفلسطينية في العالم. وهذا، بدوره، يحتاج الى مؤسسة سياسية، لها امتداداتها،